

المملكة المغربية



اتفاقية إطار للشراكة حول البيئة والتنمية المستدامة

بين

كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة

و

مجلس جهة فاس - مكناس

و

ولاية جهة فاس - مكناس

2018

## الديباجة

\*\*\*

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية في مجال البيئة والتنمية المستدامة، التي جعلتها مشروعا مجتمعيا شاملا ومتكاملا؛

وتماشيا مع أحكام الدستور التي تنص على الحق في العيش في بيئة سليمة وتنمية مستدامة؛

وبناء على مقتضيات القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، والذي يهدف إلى تحديد التزامات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وشركات الدولة والمقاولات الخاصة وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة؛ والذي يقضي بوجود مطابقة السياسات العمومية القطاعية مع الأهداف والتوجهات المحددة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أجل أقصاه سنتين من تاريخ اعتمادها؛

ووفقا لمبادئ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي من بينها التزام مختلف الجهات المعنية بتحقيق الأهداف المشتركة من أجل رفع التحديات المهمة في مجال التنمية المستدامة؛

وبناء على مقتضيات القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات الذي حدد لها مجموعة من الصلاحيات منقولة أو خاصة بها وأخرى تتقاسمها مع الدولة، من أجل إعداد مشاريع التنمية الجهوية مرتكزة أساسا على النهوض بالتنمية الاجتماعية، ودعم التنافسية الاقتصادية وتحسين جاذبية المجال الترابي؛

وبناء على الاختصاصات المسندة لكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة فيما يتعلق بتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية وتحسين جودة البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث بالإضافة إلى ترسيخ أسس التنمية المستدامة وذلك بتعاون مع جميع القطاعات الوزارية المعنية؛ وبالنهوض بالشراكة والتعاون مع الجماعات الترابية والمنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية؛

واقترنا بأهمية الدور المنوط بالجماعات الترابية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة بموجب قوانين اللامركزية الترابية والقوانين ذات الصلة بحماية البيئة؛ وبالتزاماتها في تحقيق أهداف ومضامين الميثاق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

وبناء على التزامات المملكة المغربية تجاه الموثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

واقترنا بضرورة دعم القدرات المحلية في مجال حماية البيئة وتطبيق القوانين البيئية وإدماج البعد البيئي والتنمية المستدامة في البرامج المحلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

واعتبارا للإرادة المشتركة للأطراف لتكثيف وتوحيد جهودهم من أجل تفعيل مبادئ حماية البيئة والتنمية المستدامة.